الخلاف النحوي في اسم الإشارة دراسة في المفهوم والتطبيق

د. محمد مناضل عباس
جامعة بابل/ كلية الآداب

The Grammatical Disagreement over Demonstrative Pronoun
A Study of Concept and Application

Dr. Mohammed Munadhil Abbas
University of Babylon / College of Arts

الملخص:

يركز البحث على الخلاف النحوي في اسم الإشارة بين علماء مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، من جهة المفهوم والتطبيق، ويحاول البحث بيان أهم المرتكزات العلمية التي اعتمدتها المدرستان ومن تابعهما في أقسام اسم الإشارة بحسب المشار إليه ومراتبه من جهة دلالته على المسافات، ويتطرق البحث إلى استعمال اسم الإشارة اسمًا موصولًا، وتوضيح مصطلح التقريب عند مدرسة الكوفة، وقد اخترت أن يكون التطبيق في (القرآن الكريم، ونهج البلاغة، وبعض أشعار العرب)؛ لأنها نصوص فصيحة معتمدة عند النحويين في المدرستين البصرية والكوفية.

وقد ارتأيت تقسيم البحث إلى أربعة مسائل:

المسألة الأولى: مفهوم اسم الإشارة عند النحويين.

المسألة الثانية: أقسام اسم الإشارة ومراتبه بحسب المشار إليه.

المسألة الثالثة: استعمال اسم الإشارة اسمًا موصولًا.

المسألة الرابعة: مصطلح التقريب.

الكلمات المفتاحية: الخلاف النحوي، اسم الإشارة، المفهوم والتطبيق، مصطلح التقريب

Research summary

The research focuses on the grammatical disagreement regarding the demonstrative pronoun between the scholars of the Basra School and the Kufa School, in terms of concept and application. The research attempts to clarify the most important scientific foundations that the two schools and those who followed them adopted in the divisions of the demonstrative pronoun according to the referred to and its levels in terms of its indication of distances. The research addresses the use of the demonstrative pronoun as a relative pronoun, and clarifies the term approximation in the Kufa School. I chose the application to be in (the Holy Qur'an and Nahj al-Balagha Some Arabic poetry); because they are eloquent texts approved by grammarians in the Basra and Kufa schools.

I decided to divide the research into four questions:

Question 1: The concept of the demonstrative pronoun according to grammarians.

Question 2: The categories of demonstrative pronouns and their levels according to what is referred to.

Question 3: The use of the demonstrative pronoun as a relative pronoun.

Question 4: The term "approximation."

Keywords: Grammatical disagreement, demonstrative pronoun, concept and application, the term "approximation".

المسألة الأولى: مفهوم اسم الإشارة عند النحويين:

عرّف النحويون اسم الإشارة بأنّه "الاسم الموضوع لمسمًّى مُعيّن في حال الإشارة إليه"[١]. وذكر أبو حيّان (٧٤٥هـ) أنّ قولهم (ما وضع لمسمى) جنس يشمل المعارف[٢]، وعدّه الدماميني(٨٢٧هـ) شاملًا النكرة والمعرفة[٣]، أمّا قولهم (وإشارةٍ إليه) فهو فصل يخرج سائر المعارف ويخص اسم الإشارة[٤]. وهذا ردّ على من اعترض بأنّ المضمرات والمظهرات كلها داخلة في هذا الحد[٥].

ومن اللغويين من يطلق عليها تسميات أُخر كالأسماء المبهمة، أو حروف المُثُل[٦]، وبعض المحدثين عدّها ضمن مجموعة الضمائر (الكنايات)[٧]. والبصريون يسمونها الأسماء المبهمة فضلًا عن تسميتهم إيّاها بحروف الإشارة[٨]. وقال الأزهري(٣٧٠هـ) عنها: "وأَهْلُ البَصرة: يُسمّونها حُروفَ الإشارة، والأَسْماء المُبْهمة"[٩]. وأول من استعمل مصطلح المبهم سيبويه(١٨٠هـ)–فضلًا عن استعماله مصطلح اسم الإشارة– في قوله: "وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه، وهذان وهاتان، وهؤلاء، وذلك وتلك، وذانك وتانك، وأولئك، وما أشبه ذاك. وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمّته"[١٠].

وقد استعمل النحويون من بعده مصطلح الأسماء المبهمة[١١]، وكانوا يطلقونه على اسم الإشارة والاسم الموصول[١٢]. وعلّلوا تسميتها هذه بأنّها وقعت على كلّ شيء من حيوان أو نبات أو جماد، وعدم دلالتها على شيء مُعيّن[١٣]. ومنهم من علّلها بأنّها وُضعت في الأصل لما استبهم على المتكلم اسمه أو أراد إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض فاكتفى بالإشارة إليه، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب[١٤]. وذكر الرضي أنها سمّيت مبهمة؛ لأنّ اسم الإشارة

من غير إشارة حسية إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب[١٥]. ويرى أحد الباحثين المحدثين أنها سميت بهذا الاسم لأنّه لا يتم معناها وهي منفردة، بل يكون مدلولها في الاسم الذي يشار إليه[١٦].

وبيان المسألة: أنّ ورودها منفردة من دون ذكر المشار إليه نحو: جاء هذا، ورأيت ذاك يوضّح المعنى ويتمّه ويكون ذاك بالاكتفاء بالإشارة إليه باليد ونحوها. ثُمّ إنّ لأسماء الإشارة أركانًا محددة لا يمكن إهمال أحدها أو إهداره وإلّا فلا تكون الإشارة، وهذه الأركان هي[١٧]: "(المشير (المتكلم)، والمشار إليه (الشيء في الخارج)، والمشار له (المخاطب)، والمشار به (اسم الإشارة))".

ويبدو لي أنّ الإشارة هي التي تميّز المشار إليه وتبيّنه وتحدده وتُبعده عن سائر الأشياء المجاورة له، فلو كان هناك أشياء من نوع واحد وأراد المتكلم إخبار المخاطب عن أحدها فيُبهم الخبر على المخاطب، ولا يُعرف المقصود منها إلّا بالإشارة إليه، لذا فالإشارة هنا ليست مبهمة؛ لأنّ المبهم "يتناول واحدَ الأشياء غير مُعيّن الذات"[١٨]. وهذا ما لا يكون مع أسماء الإشارة، فهي بإشارتها تعيّن المشار إليه وتحدده وتبيّنه للمشار له (المخاطب). ثُمّ إنّ قولهم "أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب"[١٩] لَدليل على عدم إبهامها، وبهذا يمكن القول إنّ أسماء الإشارة لا تسمى مبهمة لأنّ الإشارة لا تكون إلّا بأركانها الأربعة مجتمعة أمّا الاسم الموصول فلا يفهم معناه إلّا بذكر صلته ولهذا يمكن تسميته بالمبهم، فلو قيل: جاء هذا. فالمعنى واضح ومفهوم عند المخاطب. أمّا لو قيل: جاء الذي. فالمعنى مبهم ويحتاج إلى ما بعده وهو صلة الموصول.

أمّا مصطلح حروف المُثُل فهو مصطلح كوفي الأصل، وقد عزا ابن كيسان (٢٢٥هـ) الأمر إلى الكوفيين عامتهم في كلامه عن هذا قائلًا: "وقوله مثالٌ يريد أنه على معنى التشبيه الذي أسقطت منه مثل كما تقول زيدٌ عمروٌ أي مثل عمر ثم يحذف فكأنه يريد هذا مثل هذا أي نائب منابه" [٢٠]، وقد أورد ثعلب(٢٩١هـ) في مجالسه قولًا عن (هذا)، إذ يقول: "هذا تكون مثالًا"[٢١]. وصرح الأزهري بأنّه مصطلح كوفي، إذ يقول: "أَهْل الْكُوفَة يُسمُّون: ذَا، وتا، وَتلك وَذَلِكَ، وَهَذَا، وَهَذِه، وَهَؤُلَاء، والّذي وَالَّذين، وَالَّتِي، واللاتي: حُروفَ المُثُل"[٢٢]، يُلحظ أنّه خصّ بهذه التسمية أسماء الإشارة والاسم الموصول. وذكره أبو سهل الهروي(٤٣٣هـ)[٢٣]، وابن منظور (٧١١هـ)[٢٤]. يتبيَّن مما تقدم أن اسم الإشارة مثال لاسم من تُشير إليه، وهو ما بيَّنه ابن منظور بقوله: "وَذَا إِشارةٌ وصِفةٌ ومِثالٌ لاسمِ مَنْ تُشِير إِليه" [٢٥].

وقد عدّها د. تمّام حسان ضمن مجموعة الضمائر الدالة على الحضور[٢٦]. وجعلها د.مهدي المخزومي ضمن باب الكنايات[٢٧]، وقد صرّح باحث محدث بأنّه قد أضفى مصطلحًا غير مألوف عند القدماء من النحويين واللغويين، لأنّ الكناية عندهم هي الضمير نفسه[٢٨].

فالكوفيون يطلقون مصطلح الكناية أو المكنّى ويقابله عند البصريين مصطلح الضمير أو المضمر[٢٩].

يخلص مما تقدم أنّ المصطلح الذي يمكن أن يُطلق على ألفاظ الإشارة هو مصطلح اسم الإشارة، أمّا مصطلح حروف المثل فهو لا ينطبق على معنى الإشارة، لكنه قد ينطبق من جهة المفهوم فالمثل مشترك بين الأفراد وكذاك اسم الإشارة. وأكتفي بمصطلح (اسم الإشارة)، وأستبعد عنها بقية التسميات، لأنّها لا تدل على المعنى الوظيفي والدلالي الذي تؤديه أسماء الإشارة.

المسألة الثانية: أقسام اسم الإشارة ومراتبه:

١- أقسام اسم الإشارة بحسب المشار إليه:

ذكر النحويون أنّ أسماء الإشارة تنقسم بحسب المشار إليه ستة أقسام بحسب التقسيم العقلي، وخمسة أقسام بحسب الاستعمال، أي بجعل اسم الإشارة الدال على الجمع مشتركًا بين المذكر والمؤنث، وقسموها على النحو الآتي[٣٠]:

١. المفرد المذكر: وفيه لفظ واحد، هو: ذا. وقد يُسبق بهاء فيقال (هذا).

٢. المفردة المؤنثة: وفيه عشرة ألفاظ، هي: ذي، وتي، وتا، وذِهْ، وتِهْ، وذِهِ، وتِهِ، وذهي، وتهي، وذاتُ. وكثيرًا ما تلحق الهاء (ذي وتي وتا وذه) [٣١]. وصرح ابن هشام (٧٦١هـ) بأنّ (ذاتُ) أغربها، والمشهور استعمالها بمعنى (صاحبة) أو بمعنى (الّتي) في بعض لغة طيئ[٣٢]. وقيل: إنّ الإشارة (ذا) والتاء للتأنيث[٣٣]. ويرى د.عباس حسن أنّ من التيسير أن تكون (ذاتُ) كلها اسم إشارة ورفض رأي ابن هشام[٣٤].

وتجدر الإشارة إلى أنّ النحويين ذكروا أنّ (ذاتَ) اسم إشارة للمفردة المؤنثة بيد أنّهم لم يبيّنوا استعمالها للإشارة في شاهد واحد قط، لذا فالباحث يدعو إلى استبعادها من أسماء الإشارة والاكتفاء بعدّها بمعنى صاحبة كما هو مشهور عنها. إذ ترتفع نسبة استعمالها معجميًّا إمّا بمعنى (صاحبة) وهو قول الخليل: "ذو: ذو اسمٌ ناقص تفسيره صاحب، كقولك: ذو مال، أي صاحبه، والتثنية ذَوانِ، والجمع ذَوون ... والأنثى ذات، ويجمَع ذواتُ مالٍ" [٣٥]. وإمّا في إفادة حقيقة الشيء"ذاتُ الشَّيْءِ حَقِيقتُه وخاصَّته" [٣٦]. ويمكن الاستدلال قرآنيًّا عليها بقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ من الآية ١١٩ من سورة آل عمران. أي: بحقيقة الصدور.

٣. المثنى المذكر: وفيه لفظ واحد: هو: ذان أو هذان.

٤. المثنى المؤنث: وفيه لفظ واحد: هو: تان أو هاتان.

٥. الجمع المشترك بين المذكر والمؤنث: وفيه لفظ واحد: هو: أولاء أو هؤلاء بالمد وهي لغة أهل الحجاز، وأُولا أو هؤلا بالقصر وهي لغة بني تميم. والأولى أكثر شيوعًا في العربية. وتابعهم في هذا التقسيم من المحدثين عباس حسن[٣٧].

أمّا تقسيم بعض المحدثين لأسماء الإشارة فكان كتقسيم القدماء إلّا أنّهم قلّصوا أسماء الإشارة للمفردة المؤنثة وجعلوها خمسة: (ذِهْ، وتِهْ، وذي، وتي، وتا)[٣٨].

٢- مراتب أسماء الإشارة (تقسيم أسماء الإشارة بحسب لواحق المشار إليه):

تباينت آراء النحويين في بيان مراتب أسماء الإشارة، وهم في ذاك قسمان:

القسم الأول: يذهب أصحاب هذا الرأي إلى أنّ لأسماء الإشارة ثلاث مراتب:

١. **قريبة:** وهي مجردة، نحو: ذا، وذِه، وذان، وتان، وأولاء.

٢. **متوسطة البعد:** وهي ما تُلحق بها الكاف وحدها، نحو: ذاك، وتِيْك أو تَيْك، وتاك، وذيك، وذانك، وتانك، وأولئك بالمد أو أولاك بالقصر. إلّا أنّ ثعلبًا وغيره من اللغويين والنحويين منع (ذيك) وخطأه[٣٩]، وأجازه أبو سهل الهروي، إذ يقول: "والذي عندي أن تلك باللام، وتيك بالياء، وذيك بالذال والياء كلها بمعنى واحد، وهي لغات للعرب، وليس ذيك بالذال خطأ، كما زعم ثعلب والجبان وغيرهما، بل هي لغة صحيحة جارية على قياس كلام العرب"[٤٠].

وأؤيد ما ذهب إليه الهروي، إذ إنّها لغة منطوقة في بعض اللهجات، فضلًا عن ذاك فإنّ العقل يقتضي الموازنة بين (تي) و(ذي) وكلاهما اسم إشارة للمفردة المؤنثة، فلِمَ أُلحقت الكاف بالأولى ومُنعت في الثانية، فلا مسوّغ في منعها أو تخطيء من قالها.

٣. **بعيدة:** وهي ما تُلحق بها اللام والكاف معًا. نحو: ذلك، وتِلْك أو تَلْك أو تِيْلِك أو تالِك، وأولالك. هذا مذهب الجمهور وهو المشهور في العربية[٤١]. يقول ابن بابشاذ(٤٦٩هـ): " فإن قيل لك: فما الفرق بين ذا وذاك وذلك في المعنى ؟ فقل: ذا لأقرب الأقربين إليك وذاك لمن يليه وذلك لأبعد الثلاثة"[٤٢]. ومن النحويين مَن يجعل تشديد النون في المثنى قائمًا مقام اللام في البعد، نحو: ذانّك، وتانّك ومنهم من يبدل النون الثانية ياءً نحو: ذانيك وتانيك[٤٣]. وصرح الشلوبين أنّه لا فرق عند اللغويين بين ذانك وذانّك بل هما لغتان في معنى واحد، وكذاك الحال مع أولئك وأولالك[٤٤]. وأكّد الجوهري(٣٩٣هـ) أنّ التشديد تأكيد وتكثير للاسم[٤٥]. واختُلِف في مرتبة (أولئك) بالمد، فقيل: (هؤلاء) للمرتبة الوسطى كأولاك، وقيل: للمرتبة البعدى كأولالك[٤٦]، واستدلّ أبو حيّان على أنّ (أولئك) للوسطى بقول الشاعر[٤٧]:

يَامَا أُمَيْـلِحَ غِزْلَانًـــا شَدَنَّ لنَـــا مِنْ هَؤُلَيِّـــائكُنَّ الضَّـــالِ والسَّمُـــر

وعلّله بأنّ هاء التنبيه لا تصحب ذا البعيد، وأنها تجامع القريب والوسط، ولو كانت للبعيد لما دخلت عليها الهاء(٤٨).

ويبدو لي أنّ هذا الشاهد ليس كافيًا للحكم على مراتب اسم الإشارة وبالخصوص مرتبة (أولئك)، فكما هو متعارف أنّ البيت الشعري يخضع لأوزان وضوابط لا يُخرج عنها حفاظًا على النغمة الموسيقية، فضلًا عن كون قائل البيت غير معروف ومنهم من نسبه إلى بعض الأعْرَاب وقيل: إنّه لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لغيره (٤٩). ونسبه سعيد الأفغاني إلى أبي تمام(٥٠). فإذا كانت نسبة البيت متباينة فكيف يعتمد عليه في إقرار أحكام المسائل النحوية وغيرها!.

القسم الثاني: يذهب أصحاب هذا الرأي إلى أنّ لأسماء الإشارة مرتبتين فقط: قريبة وبعيدة، واستدلوا بالأوجه الآتية:

١. أنّ المشار إليه شبيه بالمنادى، والنحويون مجمعون على أنّ المنادى ليس له إلّا مرتبتان، فلحق بنظيره.

٢. أنّ الفراء روى أنّ الحجازيين يستعملون اسم الإشارة المتضمن الكاف واللام معًا، أمّا التميميون فيستعملون اسم الإشارة المتضمن الكاف وحدها من دون اللام، فيكون لاسم الإشارة – على اللغتين – مرتبتان فقط.

٣. لم ترد الإشارة في القرآن إلّا مجردة في المفرد – من دون المثنى والمجموع– أو باجتماع اللام والكاف معًا، وذكروا أنّه لو كانت الإشارة إلى المتوسط بالكاف دون اللام لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة وهذا مردود بقوله تعالى ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ من الآية/٣٨ من سورة الأنعام.

٤. أنّ التعبير بـ(ذلك) عن مضمون كلام على إثر انقضائه شائع في القرآن وغيره، ولا واسطة بين النطقين.

٥. لو كانت للإشارة ثلاث مراتب لم يُكتفَ في التثنية والجمع بلفظين، لأنّ في ذاك رجوعًا عن سبيل الإفراد. ولا التفات إلى قول من قال: إنّ تشديد النون دليل على البعد، وتخفيفها دليل على القرب؛ لأنّ التشديد عوض عمّا حُذف من الواحد، لأنّه يُستعمل مع المجرد من الكاف، وكذاك لا التفات إلى قول من زعم أنّ أولئك للقريب وأولالك للبعيد(٥١).

ورائد هذا المذهب ابن مالك (٦٧٢هـ)(٥٢)، وتابعه المرادي(٧٤٩هـ)(٥٣)، وابن عقيل (٧٦٩هـ) (٥٤)، واختاره السيوطي(٩١١هـ)(٥٥)، وقد نفى أبو حيّان الأوجه التي استدلّ بها ابن مالك

بعد مناقشته إيّاها، ومن ثَمَّ نفى أن تكون للإشارة مرتبتان، وأقرّ بأنّ لها ثلاث مراتب، وهو بهذا يتابع جمهور النحويين(٥٦).

وتجدر الإشارة إلى أنّ سيبويه نبّه إلى أنّ للإشارة مرتبتين: دنيا وبعدى، إذ يقول: "وهؤلاء بمنزلة هذا، وأولئك بمنزلة ذاك، وتلك بمنزلة ذاك"(٥٧)، وقال المبرد(٢٨٥هـ): "وقولك (ذَاك) إِنَّمَا زِدْت الْكَاف على (ذَا)، وَكَانَت لما تومئ إِلَيْهِ بِالْقربِ ... فَإِذا خاطبت زِدْت الْكَاف للذي تكَلمه وَدلّ الْكَلَام بوقوعها على أَن الذى تومئ إِلَيْهِ بعيد، وَكَذَلِكَ جَمِيع الْأَسْمَاء المبهمة إِذا أردْت التراخي زِدْت كافا للمخاطبة" (٥٨)، وتابعهما ابن السراج(٣١٦هـ) (٥٩)، وصرح الزجاج (٣١١هـ) بأنّ الشيء إذا تراخى يشار إليه بـ (ذاك) (٦٠). ويُلحظ أنّهم عدّوا الكاف للمخاطبة والبعد وهذا يعني أنّ للإشارة مرتبتين ولو كانت ثلاث مراتب لقالوا: إنّ ذاك للوسطى، ولزادوا (ذلك).

وصرح د. جواد العتابي بأنْ ليس هناك مرتبة قريبة أو متوسطة أو بعيدة مثلما حددّها النحويون، إذ يرد اسم الإشارة (هذا) للقريب والبعيد والحاضر والغائب والمحسوس والمعنوي ومثله (ذلك) (٦١).

ووفاقًا لأصحاب الرأي الثاني أؤكِّد أنّ أسماء الإشارة ليس لها إلّا مرتبتان، وأنّ الأسباب التي أبداها ابن مالك لا أميلُ إليها، ويستدلّ على أنّ للإشارة مرتبتين فقط باستعمال الإمام علي (عليه السلام) لها، إذ ورد استعماله لاسم الإشارة مجردًا تارة، ومتضمّنًا الكاف وحدها تارة أخرى، ومتضمنًا اللام والكاف تارة أخرى، وهو من أهل الحجاز، فإذا أراد أن يشير إلى القريب استعمل (هذا، وهذه، وهذان وهؤلاء) وإذا أراد الإشارة إلى البعيد استعمل (ذاك، وتيك، وأولئك) أمّا إذا أراد الإشارة إلى البعيد وتعظيمه استعمل (ذلك، وتلك). أمّا قول د. جواد العتابي بأنْ ليس للإشارة مراتب لورود اسم الإشارة الواحد للقريب والبعيد والحاضر والغائب والمحسوس والمعنوي، فهذا مردود عندي لأنّ القران الكريم والإمام (عليه السلام) استعمل هذه الاستعمالات في مواضع كثيرة، فأورد ذا القُرْبِ للإشارة إلى البعيد، وأورد ذا البعد للإشارة إلى القريب، فضلًا عن استعمال اسم الإشارة الواحد للحاضر والغائب والمحسوس والمعنوي، والأظهر عندي أنّ هذه الاستعمالات لا ترد عبثًا، إنّما تكون لبيان دلالة مقصودة مثل تمييز المشار إليه، أو تعظيمه، أو تحقيره، ولا بدّ من وجود قرائن تعين على بيان المعنى الوظيفي والدلالي لاستعمال اسم الإشارة المذكور في النص دون غيره.

المسألة الثالثة: استعمال اسم الإشارة اسمًا موصولًا:

إنّ الشائع في صيغ أسماء الإشارة استعمالها للإشارة، ولا بد لها من مشار إليه لرفع الإبهام عند المخاطَب وفهم كلام المتكلم، غير أنّ هذا الاستعمال قد يخرج عن أصله فيأتي بصفة الاسم الموصول وتكون القرائن السياقية هي الفيصل. والنحويون في ذاك على خلاف، فمنهم من ذهب إلى جوازه [٦٢]– وهو مذهب الكوفيين – مستدلين بقوله تعالى ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَامُوسَى ﴾ الآية/١٧ من سورة طه، بمعنى ما التي بيمينك يا موسى[٦٣]، وكذاك قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ من الآية/٨٥ من سورة البقرة، أي: الذين تقتلون أنفسكم[٦٤]. ومنه أيضًا قول ابن مفرّغ[٦٥]:

عَدَسْ مَـا لِعَبَّـادٍ عَلَيْكِ إمَـارَةٌ نَجَوْتِ وَهذَا تَحْمِلِيْنَ طَلِيْـقُ

والمراد: والذي تحملين[٦٦]. وهذا ما أقرّ به صاحب كتاب الجمل في النحو[٦٧]، وتابعه الصَّيْمَري(من علماء القرن الرابع الهجري) [٦٨].

على حين أنّ البصريين لا يجوّزونه إلّا في (ذا) من دون غيره من أسماء الإشارة، واشترطوا مجيأه بعد (ما الاستفهامية) و(من الاستفهامية) [٦٩] ؛ إذ يقول سيبويه "(في باب إجراء ذا وحده بمنزلة الذي)": " وليس يكون كالذي إلّا مع ما ومن في الاستفهام فيكون ذا بمنزلة الذي ويكون ما حرف استفهام"[٧٠]، وأجاز أن تكون (ذا) مع (ما) بمنزلة الاسم الواحد[٧١]، مستشهدًا للوجه الأول بقول لبيد بن ربيعة[٧٢]:

أَلا تَسْأَلانِ المَرْءَ مَـاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ

وبيّن السيرافي(٣٦٨هـ) –هنا– إجازة سيبويه في أن تكون (ماذا) كلمة مركبة لمعنى واحد، أو أن تكون كلمتين مكونتين من(ما الاستفهامية) و(ذا) بمعنى الذي، وجملة يحاول صلة (ذا)[٧٣]. واستشهد سيبويه للوجه الثاني بقوله تعالى﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ من الآية/٣٠ من سورة النحل، وبيّن أنّه لو كان (ذا) لغوًا لما قالت العرب: عمّاذا تسأل؟[٧٤] وهذا ردّ على من احتمل زيادة (ذا) مع (ما) و(من) الاستفهاميتين[٧٥]. نحو قوله تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ من الآية/٢٤٥ من سورة البقرة. وذكر ابن منظور الوجه الأول مستشهدًا بقوله تعالى ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ من الآية/٢١٩ من سورة البقرة، أي: ما الذي ينفقون، وبين أنّه يكون كذاك في من رفع (العفو)، وثمة ملحظ هنا وهو أنّ النحويين – قدماء ومحدثين – يصرحون بأنّ رفع العفو يدل على أنّ ما مرفوعة بالابتداء، و(ذا) خبرها، وينفقون صلة (ذا) [٧٦]. والأظهر عندي أنّ (ما) خبر مقدم، و(ذا) مبتدأ مؤخر وبيانه بالآتي:

ما + الذي ينفقون ؟

الذي ينفقون + العفو

فيتضح أنّه حين الجواب يأتي الموصول وصلته في الابتداء، وتنوب عن (ما) كلمة (العفو) وهي خبر، وعلى هذا الأساس تكون (ما) خبرًا مقدمًا.

واعتذر البصريون عن المواضع التي استدلّ بها الكوفيون بأنّ أسماء الإشارة فيها باقية على أصلها؛ دفعًا للاشتراك الذي هو خلاف الأصل[٧٧]. وهذا مذهب أبي البركات الأنباري(٥٧٧هـ) أيضًا[٧٨]، ووافقهم ابن هشام[٧٩]، وذكروا أنّ قوله تعالى ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَامُوسَى﴾ من الآية/١٧ من سورة طه، كأنّه قال: " أيّ شيء هذه كائنة بيمينك يا موسى، وتلك بمعنى هذه، كما يكون ذاك بمعنى هذا في قوله تعالى في سورة البقرة ﴿ الم (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (٢)﴾"[٨٠]، ولا أرجّح هذا التأويل، فالزمخشري يقول: "يجوز أن تكون تِلْكَ اسما موصولًا صلته بِيَمِينِكَ إنما سأله ليريه عظم ما يخترعه عز وعلا في الخشبة اليابسة من قلبها حية نضناضة وليقرر في نفسه المباينة البعيدة بين المقلوب عنه والمقلوب إليه، وينبهه على قدرته الباهرة"[٨١]، وبيّن الرضي أنّ الإشارة هنا لتعظيم المشار إليه، فيكون بُعْد المنزلة كبُعْد المسافة[٨٢]. ويعضّد هذا قول أبي سهل الهروي (٤٣٣هـ): "هذا اسم مبهم يشار به إلى المخاطب إلى كل مذكر موجود بحضرته غير بعيد عنه... وذلك: اسم مبهم وهو نقيض هذا في الإشارة"[٨٣]. وأوضح النيلي (من علماء القرن السابع الهجري) أنّ لأسماء الإشارة رتبًا (منازل) فلا يوضع القريب موضع البعيد ولا البعيد موضع القريب[٨٤]. وروي أنّ الزَّجَّاجُ وَالْفَرَّاءُ قالا في (ما تلك): "هِيَ اسْمٌ نَاقِصٌ وُصِلَتْ بـ(يَمِينِكَ) أَيْ مَا الَّتِي بيمينك؟"[٨٥]. وأكّد أحد الباحثين المحدثين ما صرّح به الرضي في أنّ الإشارة بالبعد يلمح فيها معنى التعظيم على الرغم من حضورها عند المخاطَب[٨٦]، وزاد قائلًا إنّ الكوفيين باستعمالهم اسم الإشارة اسمًا موصولًا يخالفون ما ذهبوا إليه في مصطلح التقريب [٨٧]، وهذا رأي أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف[٨٨].

أمّا قولهم في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ من الآية/٨٥ من سورة البقرة، إنّه منصوب على الاختصاص، أو توكيد لضمير الرفع، أو منادى،[٨٩]، فقد ذكر ابن السيرافي(٣٨٥هـ)أنه لم يجز النصب على الاختصاص إلا في المشهور[٩٠]، فضلًا عن أنّ النحويين نصوا على أنّ التخصيص لا يكون بأسماء الإشارة[٩١]، وبيّن النحويون أنّه مع المخاطب قليل [٩٢]؛ إذ يقول ابن مالك[٩٣]:

وَقَدْ يَلِي الْمُخَاطَبَ اخْتِصَـــاصُ نَحْوُ "بِكَ اللهَ لَنَـــا الْخَلَاصُ

أمّا مجيؤه توكيدا للضمير فهو ضعيف ؛ وعدّه أحد المفسرين توهما[٩٤]، أمّا النداء فهو ممتنع عند جمهرة من النحويين ولا يجوز عندهم إلّا ضرورة[٩٥]، وعند بعضهم نزْر[٩٦]، وذكر أحد الباحثين المحدثين أنّ إبهامه هو المانع من مناداته[٩٧]، ورجح ما أورده بعض المحدثين أنّ (هؤلاء) عطف بيان لضمير الرفع[٩٨] غير أنّ المتعارف عليه عند النحويين أنّ عطف البيان لا يكون ضميرًا ولا تابعًا لضمير[٩٩].

وبعد عرض هذه الآراء وبيانها يمكن لي أن أقول بإمكان وقوع اسم الإشارة موصولًا، وهو مقبول عندي؛ لأنّه يفتقر إلى الجملة بعده فهي صلة تكمّل معناه، وذكر السيرافي أنّ نحويي البصرة يجيزون استعمال اسم الإشارة موصولًا في الضرورة[١٠٠]، فضلًا عن كونهم يلجؤون في قول ابن المفرّغ[١٠١]:

عَدَسْ مَـا لِعَبَّـادٍ عَلَيْكِ إِمَـارَةٌ نَجَوْتِ وَهذَا تَحْمِلِيْنَ طَلِيْـقُ

إلى تقدير (الذي) مع وجود اسم الإشارة[١٠٢] وأرى أنّ هذا تكلف لا حاجة له. فضلًا عن أنّ اللغات السامية تؤيد ما ذهب إليه الكوفيون[١٠٣]، ومنهم من يجعل الاسم الموصول – في الأصل– من أسماء الإشارة [١٠٤].

أمّا استعماله في خطب الإمام (عليه السلام) موصولًا فلم يأت إلّا مع (ما) و (من) الاستفهاميتين، ومن ذاك قوله (عليه السلام): "فَمَنْ ذَا يَذُمُّهَا وَقَدْ آذَنَتْ بِبَيْنِهَا" [١٠٥]، فلا يُقبل أن يكون (ذا) اسم إشارة ؛ إذ هي أقرب منه اسمًا موصولًا، ومقصود كلامه (عليه السلام) فمن الذي يتمكن أن يذم الدنيا ذمًّا حقيقيًّا وقد أعلمت ببعدها وزوالها عن الناس كلهم أجمع[١٠٦]. وورد استعماله موصولًا مع (ما) و(من) الاستفهاميتين ومنه قوله (عليه السلام): "مَاذَا لَقِيتُ مِنْ أُمَّتِكَ مِنَ الأَوَدِ وَاللَّدَدِ؟ "[١٠٧] فالإمام شكا إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في منامه الذي لقي من أمته من الاعوجاج والخصومة، فاستعمال (ذا) بمعنى الذي[١٠٨].

إذن، الاسم (ذا) فيما تقدم جاءت اسمًا موصولًا –بلحاظ السياق–، ويمكن الموازنة بين ما تقدم وبين قوله تعالى﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾ من الآية/٢٤٥ من سورة البقرة، وقوله عليه السلام نحو قوله (عليه السلام): " وَكَمْ ذَا وَأَيْنَ أُولئِكَ؟ "[١٠٩] فيكون خاصًّا بالإشارة لا غير. وجاء استعماله على ما أجازه سيبويه من أنّ (ما) و(ذا) بمنزلة الاسم الواحد في

قوله (عليه السلام): "أَمْ بِمَاذَا تَغْتَرُّونَ!" [١١٠]، وأحسب أنه لو لم تكن بمنزلة الاسم الواحد لحذف ألف (ما) الاستفهامية ؛ لكونها مسبوقة بحرف جر[١١١]. وبيّن د. فاضل السامرائي هذا الوجه بقوله: "إنّ (ذا) تفيد التنصيص على الاستفهام فيما يحتمل الاستفهام وغيره،٠٠٠ ولو حذفت لاحتمل المعنى الاستفهام والموصولة ٠٠٠ [و] إنّ في (ماذا) قوة ومبالغة في الاستفهام ليست في(ما) ٠٠٠ولعل ذلك يعود إلى زيادة حروفها"[١١٢].

يتضح لي – مما تقدم– أنّ (ذا) إذا ما جاءت بعد (من) و(ما) الاستفهاميتين وتبعه فعل، أو شبه جملة، فيكون بمنزلة الاسم الموصول، أو بمنزلة الاسم الواحد؛ لإفادة التنصيص على الاستفهام وإظهار القوة والمبالغة فيه. أمّا إذا أعقبه اسم أو جاء مجرّدًا، فيكون خاصًّا بالإشارة لا غير.

المسألة الرابعة: مصطلح التقريب:

ينفرد نحويّو الكوفة بمصطلحات ليس لها ذكر عند نحويي البصرة، ومن هذه المصطلحات: التقريب، ويُقصَد به: دخول أسماء الإشارة على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وهي بعملها هذا تقترب من عمل كان وأخواتها، بيد أنّها ليست مثلها، وعلى أساس ما تقدم يكون اسم الإشارة خالصا للتقريب – وهنا يفقد موقعه الإعرابي – والاسم بعده مرفوع بالتقريب وما بعده يكون خبرًا بالتقريب[١١٣]. واستشهدوا بقوله تعالى ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ من الآية/٧٢ من سورة هود، ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ من الآية/١٥٣ من سورة الأنعام، ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا﴾من الآية/٥٢ من سورة النمل، ومنه قول جرير[١١٤]:

هذا ابْنُ عَمِّي فِي دِمَشْقِ خَلِيْفَةً لَـوْ شِئْتُ سَاقَكُمْ إِلَيَّ قَطِيْنَـــا

وعلّل الكوفيون قولهم – التقريب – بأنّ المعنى الإخبار، ولا حاجة إلى التبيين بالإشارة إليه فهو حاضر ومعلوم [١١٥]. ولا أميلُ إلى هذا التعليل، إذ إنّهم بتعليلهم هذا يتناسون استعمال أسماء الإشارة لما هو قريب ومشاهد مثلما يأتي لما هو بعيد أو غائب على نحو ما بيّنتُ فيما سبق. ثُمّ إنّهم يشترطون ثلاثة شروط لمجيء اسم الإشارة للتقريب، وهي[١١٦]:

- أنْ يكون الاسم الواقع بعد اسم الإشارة لا ثاني له في الوجود كالشمس والقمر.
- أنْ يكون دخول اسم الإشارة كخروجه.
- أنْ لا يتقدم اسم التقريب على اسم الإشارة، فلا يقال: الشمسُ هذه طالعةً.

غير أنّهم عند التطبيق لا يتقيدون بشروطهم هذه، فيخرجون عنها نحو قوله تعالى ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ من الآية/٧٢ من سورة هود، وإشارات النص لا تدل على الإخبار؛ إذ الإخبار يأتي لما هو غير مشاهد ولا معلوم من المخاطَب والنبي إبراهيم (عليه السلام) كان حاضرًا ومشاهدًا من المخاطَب، وهل البعل لا ثاني له في الوجود، كما الشمس والقمر، حتى يصبح اسم الإشارة – عندهم – تقريبًا ! وكذاك الخليفة أو الحاكم، فهناك أكثر من خليفة في الوجود كله؛ إذ إنّ لكل قوم حاكمًا أو خليفة يدير شؤون رعيته، كذاك البيت في قوله تعالى﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا ﴾ من الآية/٥٢ من سورة النمل، فالنص نفسه يدل على أنّ هناك أكثر من بيت فالصيغة – بيوتهم – صيغة جمع كثرة فكيف يكون لا ثاني له في الوجود !. ومنه قوله تعالى ﴿ هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ ﴾ من الآية/١١٩ من سورة آل عمران، فلِمَ تقدّم ضمير الرفع (أنتم) على اسم الإشارة، وهو عندهم للتقريب، إذ يقول الفرّاء: "العرب إذا جاءت إلى اسم مكنى قد وصف بهذا وهاذان وهؤلاء فرقوا بين (ها) وبين (ذا) وجعلوا المكنى بينهما، وذلك من جهة التقريب لا في غيرها"[١١٧]، ولا يكون ذاك كذاك، فهم يناقضون أنفسهم بأنفسهم، وبهذا يتضح أن لا تقريب في كلّ ما ذهبوا إليه، فالمعنى لا يحتمل التقريب البتة. إذ إنّ قصد المتكلم –في الشواهد القرآنية وقول جرير– ليس الإخبار، إنّما هو بيان حال المشار إليه ليس إلّا.

أمّا البصريون فهم لا يميلون إلى مصطلح التقريب – بمفهوم الكوفيين – أبدًا، وعدّوا المنصوب حالًا موكّدة لما قبلها [١١٨]. وعلّلوا ذاك بأنّه لو كان المنصوب خبرًا لجاز أن يكون كذاك مع المضمر في قوله تعالى﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ سورة البقرة /٩١، وهذا ما لا يجوز عندهم ؛ إذ إنّ الحق لا يزول عن التصديق أبدًا، والمراد –هنا– هو بيان حاله فحسب [١١٩]. وصرح بعض النحويين بأنّ المنصوب يكون حالًا إذا كان المخاطب يعرف صاحب الحال وإلّا صحت فائدة الإخبار[١٢٠]. ولم يرد شاهد واحد كان المخاطب فيه لا يعرف صاحب الحال. وأرى أنّ هذا الرأي كان ينبغي للكوفيين أن يبيّنوه بدلًا من وضع شروط لا يُعمل بها. وثمة ملحظ آخر وهو أنّه قد يكون المنصوب – إنْ لم يكن المخاطب يعرف صاحب الحال – منصوبًا على القطع لغرض التنبيه، وهو رأي صاحب الجمل في النحو[١٢١]. وذكر ذاك سيبويه في باب "(ما ينتصب لأنّه خبر للمعروف المبني على ما قبله من الأسماء المبهمة)" ومثّل له بقوله: "هذا عبد الله منطلقًا، فـ (هذا) اسم مبتدأ يُبنى عليه ما بعده وهو عبد الله فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده"[١٢٢]، وبيّن أنّ المعنى هو إرادة التنبيه له منطلقًا وليس معرفة عبد الله، وأوّله بـ (انظر إليه منطلقًا)، ووازنه بجملة: جاء عبد الله راكبًا، فعبد الله حال بين

(منطلقًا) و(هذا)، كما حال بين (راكبًا) و(الفعل)، وكلمتا راكبٍ ومنطلقٍ حال، ومثله المضمر[١٢٣]. وتابعه المبرد[١٢٤]، وابن السراج[١٢٥].

وثمة ملحظ هنا وهو أنّ سيبويه أطلق على المبتدأ (المسند) وعلى الخبر (المسند إليه)، إذ يقول: "وهذا عبد الله معروفًا. فهذا اسمٌ مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله. ولم يكن ليكون هذا كلاما حتى يُبنى عليه أو يبنى على ما قبله. فالمبتدأ مُسند والمبنى عليه مسند إليه" [١٢٦] وهو بهذا يكون متابعًا لشيخه الخليل الذي أقرّ بذاك؛ إذ يقول "والكلامُ سَنَدٌ ومُسنَدٌ كقولك: عبد اللهِ رجلٌ صالحٌ، فعبد الله سند و [رجل] صالحٌ مُسنَدٌ إليه"[١٢٧]، وهما ينفردان في ذاك، على حين أنّ النحويين بالإجماع يُقرّون بأنّ المبتدأ مسند إليه والخبر مسند[١٢٨]. وقد بيّن السيرافي أوجه هذه المسألة في شرحه كتاب سيبويه[١٢٩]. بيد أنّ د. فاضل السامرائي صرّح بأنّ سيبويه يعكس التسمية أحيانًا فيُسمي المبتدأ مسندًا والمبني عليه – الخبر – مسندًا إليه[١٣٠]، ولا أميلُ إلى هذا التوجيه ؛ إذ لا يُعقل أنّ سيبويه يناوب في اصطلاحاته، ويكفي أن يُقال إنّ سيبويه تابع أستاذه الخليل في ذاك، وخالفه من جاء بعده من النحويين.

يتضح ممّا تقدم أنّ المنصوب في الشواهد المذكورة آنفًا – وما شاكلها – لا يكون إلّا حالًا، بيد أنّ نحويي البصرة تلكؤوا في بيان العامل في الحال، فذكروا أنّ العامل إمّا التنبيه (أنبه) – وهذا لا يكون عندهم إلا مع (هذا – هذه – هؤلاء) – وإمّا معنى الإشارة(أشير)، أو كلاهما[١٣١]. وذهب أبو حيّان إلى أنّ العامل اسم الإشارة[١٣٢]. غير أنّه في موضع آخر نفى ذاك بقوله: " فلا يكون اسم الاشارة عاملًا ولا حرف التنبيه إن كان هناك"[١٣٣]. وقدّر فعلًا يدل على المعنى أي: (انظر إليه في حال كذا)[١٣٤]، وتابعه السهيلي(٥٨١هـ)[١٣٥]. معلّلًا إيّاه بأنّ (هذا) ليس بمشتق من أشار– يشير، ولو جاز عملها لجاز عمل المضمر أيضًا فهو إيماء وإشارة إلى مذكور[١٣٦]. ويبدو لي أنّ هذا التقدير متكلّف، وعلى هذا يكون العامل الجملة الاسمية نفسها ؛ لكون الحال تكون موكّدة لها، أو يُنسب العمل إلى اسم الإشارة وحده، وهذا ما صرّح به السمين الحلبي(٧٥٦هـ) [١٣٧].

وأرى أنّ من الأيسر أن نذهب إلى أنّ العامل في الحال هو معنى الإشارة وحده. أمّا القول بالتقريب فلا مسوغ له، وأكتفي بإعطاء أسماء الإشارة دلالتي (التحول والإطلاق) –بلحاظ السياق– في الشواهد المذكورة وما شاكلها، فيكون اسم الإشارة دالًّا على التحول كما في قوله تعالى﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ من الآية/٧٢ من سورة هود، ودالًّا على الإطلاق في قوله تعالى ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ﴾ من الآية / ١٥٣ من سورة الأنعام.

الخاتمة

١. نفت الدراسة تسمية أسماء الإشارة بالأسماء المبهمة؛ لعدم دلالة الأخير على المعنى الوظيفي والدلالي لاسم الإشارة، وكذلك نفت بقية التسميات كحروف المُثُل والضمائر أو الكنايات، واكتفت بمصطلح اسم الإشارة ؛ لأنّه المصطلح الوحيد الذي يدل على مفهوم أسماء الإشارة وعملها.

٢. أفادت الدراسة أنّ أسماء الإشارة لا تستغني عن ذكر المشار إليه، فتكتفي بنفسها؛ لأنّ للإشارة أركانًا أربعة: هي المشير (المتكلم) والمشار له (الشيء في الخارج) والمشار إليه (المخاطب) والمشار به (اسم الإشارة)، وبإهدار أحدها تنتفي الإشارة، وإذا ما حُذف المشار إليه فلا بد من تقديره أو الاستعاضة عنه بالإشارة إذا ما كان مشاهدًا، وقد يكون سابق الذكر.

٣. دعت الدراسة إلى استبعاد (ذات) من أسماء الإشارة والاكتفاء بعدّها بمعنى صاحبة كما هو مشهور عنها. إذ ترتفع نسبة استعمالها معجميًا إمّا بمعنى (صاحبة) وإمّا في إفادة حقيقة الشيء.

٤. أكّدت الدراسة أنْ ليس لأسماء الإشارة إلّا مرتبتان: قريبة وبعيدة، مستدلًّا عليه بالخطاب العلوي واستعمالاته لأسماء الإشارة، ونفى بقية الأسباب التي استدلّ بها النحويون. وعلى الرغم من أنّ الإمام علي (عليه السلام) من أهل الحجاز إلّا أنّه قد استعمل اسم الإشارة المجرد من اللواحق للقريب، واستعمل اسم الإشارة المتضمن الكاف أو اللام والكاف للبعيد."

٥. "أنّ لأسماء الإشارة أقسامًا كثيرة – بحسب ما ذكره النحويون– وهي في حقيقة الأمر – في الغالب– لغات قليلة أو مذمومة، لذا أدعو إلى اختزالها على النحو الآتي:(هذا) للمفرد المذكر، و(هذه وهذي) للمفردة المؤنثة، و(هذان) للمثنى المذكر، و(هاتان) للمثنى المؤنث، و(هؤلاء وأولئك) للجمع المشترك، و(ذاك وتيك) للبعيد، و(ذلك وتلك) للتعظيم. وكل واحد منها يرد في دلالة سياقية مُعيّنة.

٦. أكّدت الدراسة إمكانية استعمال أسماء الإشارة أسماءً موصولة، وبذاك يكون المعنى واضحًا وتامًّا، بيد أنّ هذا الاستعمال اضمحلّ ولم يعُدْ له ذكر في العربية المعاصرة.

٧. نفت الدراسة إمكانية استعمال أسماء الإشارة تقريبًا – على وفق مذهب الكوفيين– واكتفت بإعطائها دلالة الإطلاق والتحول بلحاظ السياق الذي ترد فيه.

المصادر والراجع

القران الكريم

📖 ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(٧٤٥هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد ، مراجعة : د. رمضان عبد التواب ،ط١، مكتبة الخانجي– القاهرة، ١٩٩٨م.

📖 أسرار العربية : أبو البركات ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، كمال الدين الأنباري(٥٧٧هـ)، تح: محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار، ط٢، دار البشائر– دمشق، ٢٠٠٤م.

📖 إسفار الفصيح : أبو سهل ، محمد بن علي بن محمد الهروي (٤٣٣هـ)، تح: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، ط١، الجامعة الإسلامية– الرياض ، ١٤٢٠هـ.

📖 أسماء الإشارة في التعبير القرآني: د. أحمد جواد العتابي، ط١،ديوان الوقف الشيعي– بغداد، ٢٠١٠م.

📖 أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية : محمد الشاوش ، ط١، مؤسسة العربية– تونس ، ٢٠٠١م.

📖 الأصول في النحو : أبو بكر ، محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ) ، تح: د.عبد الحسين الفتلي ، ط٤ ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٩٩٩م.

📖 الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، كمال الدين الأنباري، تح: جودة مبروك محمد مبروك ، راجعه: د. رمضان عبد التواب ، ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ٢٠٠٢م.

📖 البحر المحيط في التفسير : أبو حيان ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ)، تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون،ط١، دار الكتب العلمية– بيروت ، ١٩٩٣م.

📖 التبصرة والتذكرة : أبو محمد ، عبد الله بن علي بن اسحاق الصّيْمَري(من نحاة القرن الرابع الهجري)، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، ط١، دار الفكر –دمشق، ١٩٨٢م.

📖 التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : أبو حيان الأندلسي، تح: أ.د. حسن هنداوي ، ط١، دار القلم– دمشق، ١٩٩٨م.

📖 التصريح بمضمون التوضيح في النحو : خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري (٩٠٥هـ) ، تح: أحمد السيد سيد أحمد، د.ط ، المكتبة التوفيقية– القاهرة، د.ت .

📖 التطور النحوي : برجشتراسر ، أخرجه وصححه وعلّق عليه : د. رمضان عبد التواب ، ط٢، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٩٩٤م.

📖 تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: الشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٨٢٧هـ)، تح : د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى ، ط١، ١٩٨٣م.

📖 تهذيب اللغة : أبو منصور، محمد بن أحمد الأزهري الهروي(٣٧٠هـ) ، تح: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي –بيروت ، ٢٠٠١م.

📖 توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي(٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان ، ط١، دار الفكر – القاهرة ، ٢٠٠٨م.

📖 توضيح نهج البلاغة : آية الله العظمى الإمام محمد الحسيني الشيرازي(قدس) ،ط١، دار العلوم– طهران، ٢٠٠٢م.

📖 الجامع لأحكام القرآن : المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي(٦٧١هـ) تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة ، ط٢، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

📖 الجملة العربية تأليفها وأقسامها : د. فاضل السامرائي ، ط٣، دار الفكر– عمّان ، ٢٠٠٩م.

📖 الجمل في النحو : أبو عبد الرحمن ، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٥هـ) ، تح: فخر الدين قباوة ، ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت ،١٩٨٥م.

📖 خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ) ، تح: عبد السلام هارون ، ط٤، مكتبة الخانجي– القاهرة ، ١٩٩٧م.

📖 الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي(٧٥٦هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط ، د.ط ، دار القلم– دمشق، د.ت .

📖 ديوان جرير : شرح : محمد بن حبيب ، تح: د. نعمان محمد أمين طه ، ط٤، دار المعارف– القاهرة ، ٢٠٠٦.

📖 ديوان لبيد بن ربيعة العامري : اعتنى به : حمدو طمّاس ، ط١، دار المعرفة – بيروت ، ٢٠٠٤م.

📖 ديوان مجنون ليلى: تح: د.عبد الستار أحمد فراج، د.ط، مكتبة مصر–القاهرة، ١٩٨٩م.
📖 ديوان يزيد بن المفرغ الحميري: تح : د. عبد القدوس أبو صالح ، ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٩٧٥م.
📖 رسالة الملائكة : أبو العلاء، أحمد بن عبد الله بن سليمان بم محمد بن سليمان المعري، التونخي (٤٤٩هـ)، تح: عبد العزيز الميمني، ط١، دار الكتب العلمية– بيروت، ٢٠٠٣م.
📖 روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني : شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (١٢٧٠هـ) ، تح : علي عبد الباري عطية ، ط١، دار الكتب العلمية– بيروت ، ١٤١٥هـ.
📖 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع – القاهرة ، ٢٠٠٩م.
📖 شرح التسهيل : جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيّاني الاندلسي ، ابن مالك، تح : عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون ، ط١، دار هجر – القاهرة، ١٩٩٠م.
📖 شرح الرضي المعروف شرح كافية ابن الحاجب : رضي الدين الاستراباذي(٦٨٦هـ) ،تح: يوسف حسن عمر ، ط١، مكتبة بارسا – طهران ، ٢٠١٠م.
📖 شرح قطر الندى وبل الصدى : أبو محمد ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين بن هشام ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مطبعة السعادة– القاهرة ، ١٩٦٣م.
📖 شرح الكافية الشافية : أبو عبد لله جمال الدين محمد بن عبد الله بن ماك الطائي الجيّاني، تح: عبد المنعم أحمد هريدي ، ط١، دار المأمون – الرياض، د.ت .
📖 شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي ، الحسن بن عبد الله بن المرزبان(٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية– بيروت ، ٢٠٠٨م.
📖 شرح المفصل : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ) ، تح : أ.د إبراهيم محمد عبد الله ، ط١، دار سعد الدين – القاهرة ، ٢٠١٣م.
📖 شرح المقدمة الجزولية : أبو علي ، عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (٦٥٤هـ) ، تح: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي ، ط١، مكتبة الرشيد – الرياض ، ١٩٩٣م.
📖 شرح المقدمة المحسبة : طاهر بن أحمد بن بابشاذ (٤٦٩هـ) ، تح: خالد عبد الكريم، د.ط ، المطبعة العصرية – الكويت ، ١٩٧٧م.

📖 شرح نهج البلاغة : ابن أبي الحديد(٦٥٦هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الكتاب العربي– بيروت، ٢٠١٢م.

📖 الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) : أبو نصر ، اسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ)، تح : أحمد عبد الغفور عطار ، ط٤، دار العلم للملايين– بيروت ،١٩٨٧م.

📖 الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية : تقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي(من علماء القرن السابع الهجري)، تح : أ.د. محسن بن سالم العميري ، ط١، جامعة أم القرى مركز إحياء التراث الإسلامي – الرياض ، ١٤١٩هـ.

📖 علل النحو : أبو الحسن، محمد بن عبد الله بن العباس ، ابن الوراق(٣٨١هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش ، ط١، مكتبة الرشيد– الرياض ، ١٩٩٩م.

📖 العين : أبو عبد الرحمن ، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تح: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي ، مكتبة الهلال– بيروت، د.ت.

📖 فتح القدير : محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، ط١، دار ابن كثير– دمشق، ودار الكلم الطيب– بيروت، ١٤١٤هـ.

📖 فقه اللغات السامية : كارل بروكلمان ، تر : د. رمضان عبد التواب ، د.ط ، د.مط ، ١٩٧٧م.

📖 في النحو العربي قواعد وتطبيق : د. مهدي المخزومي ، ط٢، دار الرائد العربي– بيروت، ١٩٨٦م.

📖 الكافية في علم النحو : جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الأسنوي المالكي، ابن الحاجب(٦٤٦هـ)،تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط١،مكتبة الآداب–القاهرة،٢٠١٠م.

📖 كتاب سيبويه : أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي الملقب بسيبويه(١٨٠هـ) ، تح: عبد السلام هارون ، ط٣، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٩٨٨م.

📖 الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل= تفسير الكشاف : أبو القاسم ، جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (٥٣٨هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط١، مكتبة العبيكان – الرياض، ١٩٩٨م.

📖 اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء ، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تح: عبد الإله النبهان ، ط١، دار الفكر – دمشق ، ١٩٩٥م.

📖 لسان العرب : محمد بن مكرم بن علي ، أبو الفضل ، جمال الدين بن منظور الأنصاري (٧١١هـ)، ط٣، دار صادر– بيروت ، ١٤١٤هـ.

📖 اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمّام حسان ، ط٦، عالم الكتب– القاهرة ، ٢٠٠٦م.

📖 اللمحة في شرح الملحة : أبو عبد الله شمس الدين ، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ(٧٢٠هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية– الرياض ، ٢٠٠٤م.

📖 اللمع في العربية : أبو الفتح ، عثمان بن جني الموصلي، تح: د. سميح أبو مُغلي، ط١، دار مجدلاوي– عمّان ، ١٩٨٨م.

📖 ما ينصرف وما لا ينصرف : أبو اسحاق الزجاج(٣١١هـ) ، تح: هدى محمود قراعة، د.ط ، الأهرام– القاهرة ، ١٩٧١م.

📖 مجالس ثعلب : أبو العباس ، أحمد بن يحيى المعروف بـ(ثعلب) (٢٩١هـ)، تح: عبد السلام هارون، د.ط ، دار المعارف– القاهرة ، ١٩٦٠م.

📖 معاني القرآن : أبو زكريا ، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء(٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار، ط٣، دار الكتب المصرية– القاهرة، ٢٠٠١م.

📖 معاني القرآن وإعرابه : أبو اسحاق ، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج(٣١١هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي ، ط١، عالم الكتب– بيروت ، ١٩٨٨م.

📖 معاني النحو : د. فاضل صالح السامرائي، ط٥، دار الفكر– عمّان ، ٢٠١١م.

📖 معجم الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تح: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين– قم، ١٤١٢هـ.

📖 المفصل في صنعة الإعراب : أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، تح: د. علي بو ملحم ، ط٣، مكتبة الهلال– بيروت ، ١٩٩٣م.

📖 المقتضب :أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المعروف بالمبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، ط٣، الأهرام– القاهرة ، ١٩٩٤.

📖 الموجز في قواعد اللغة العربية: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، دار الفكر– بيروت،٢٠٠٣م.

📖 نتائج الفكر في النحو : أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي(٥٨١هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض،ط١، دار الكتب العلمية– بيروت،١٩٩٢م.

📖 النحو المصفى : محمد عيد، د.ط ، عالم الكتب– القاهرة، ٢٠٠٥م.

📖 النحو الوافي : عباس حسن ، ط٤، دار المعارف– القاهرة، ١٩٧٣م.

📖 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : الإمام جلال الدين السيوطي، تح: عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة– بيروت ، ودار البحوث العلمية– الكويت ، ١٩٩٢م.

📖 نهج البلاغة : جمعه : الشريف الرضي محمد بن الحسين بن موسى(٤٠٦هـ)، تح : السيد هاشم الميلاني ، د.ط ، مكتبة الروضة العلوية– النجف ، د.ت .

الرسائل والأطاريح:

📖 أسماء الإشارة بين العربية واللغات السامية : علاء الدين هاشم مخرب الخفاجي، رسالة ماجستير، كلية الآداب/جامعة عين شمس، ١٩٨١م.

📖 أسماء الإشارة في القران الكريم : حسام عدنان رحيم الياسري، رسالة ماجستير، كلية الآداب/ جامعة القادسية، ٢٠٠٠م.

البحوث والدوريات:

📖 المنصوب على التقريب : إبراهيم بن سليمان البعيمي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة– الرياض، س: ٢٩، ع: ١٠٧، ١٤١٩هـ.

الهوامش:

---

[١]() ينظر : الكافية في علم النحو: ٣٤،وشرح التسهيل: ١٨٠/١، والتذييل والتكميل: ١٨١/٣.

[٢]() ينظر : التذييل والتكميل : ١٨١/٣.

[٣]() ينظر : تعليق الفرائد : ٣٠٩/٢.

[٤]() ينظر : التذييل والتكميل : ١٨١/٣، وتعليق الفرائد : ٣٠٩/٢.

[٥]() ينظر : تعليق الفرائد : ٣٠٩/٢.

[٦]() ينظر : تهذيب اللغة (باب الذال والميم (واي)): ٢٩/١٥، وإسفار الفصيح : ٢١٤/١، ولسان العرب (ذا) : ٤٥٤/٥.

[٧]() ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٤٦، ٥١-٥٢، وأسماء الإشارة في التعبير القرآني : ٦٥.

[٨]() ينظر : تهذيب اللغة (باب الذال والميم (واي)): ٢٩/١٥، وإسفار الفصيح : ٢١٤/١، ولسان العرب (ذا) : ٤٥٤/٥.

[٩]() تهذيب اللغة (باب الذال والميم (واي)) : ٢٩/١٥.

[١٠]() كتاب سيبويه : ٥/٢.

[١١]() ينظر : علل النحو : ٣٨٣، والتبصرة والتذكرة : ١٧٠، وأسرار العربية : ٣٠٤-٣٠٥، ونتائج الفكر في النحو : ١٧٧.

[١٢]() ينظر : شرح المفصل : ٢٥٥/٣، ١٥٣/٥، وشرح الكافية الشافية : ١٩٢٣/٤، وشرح الرضي على الكافية : ١٩٤/٣.
[١٣]() ينظر : شرح المفصل : ٢٢٧/٣، ١٥٤/٥.
[١٤]() ينظر : نتائج الفكر في النحو : ١٧٧.
[١٥]() ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٩٥/٣.
[١٦]() ينظر : أسماء الإشارة في القرآن الكريم (رسالة) : ٣.
[١٧]() ينظر : أصول تحليل الخطاب : ١٠٦٣/٢.
[١٨]() معجم الفروق اللغوية(١٣٩٥) : ٤٧٦.
[١٩]() ينظر : نتائج الفكر في النحو : ١٧٧.
[٢٠]() رسالة الملائكة : ٢٢٨.
[٢١]() مجالس ثعلب : ٤٢-٤٣.
[٢٢]() تهذيب اللغة (باب الذال والميم (واي)) : ٢٩/١٥.
[٢٣]() ينظر : إسفار الفصيح : ٢١٤/١.
[٢٤]() ينظر : لسان العرب (ذا) : ٤٥٤/١٥.
[٢٥]() المصدر نفسه (ذا) : ٤٥٤/١٥.
[٢٦]() ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٠٩-١١٠.
[٢٧]() ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٤٦، ٥١-٥٢.
[٢٨]() ينظر : أسماء الإشارة في القرآن الكريم(رسالة) : ٩.
[٢٩]() ينظر : الأصول في النحو : ١١٥/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١٠٢/٣، وشرح المفصل : ١٥٣/٣.
[٣٠]() ينظر : اللمع في العربية : ١٠٤، وشرح المفصل : ٢٢٧/٣-٢٣٩: ١٨١، وهمع الهوامع : ٢٥٨/١.
[٣١]() ينظر : معاني النحو : ٨٧/١.
[٣٢]() ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : ٩٩.
[٣٣]() ينظر : التصريح بمضمون التوضيح في النحو : ٤٢٩/١.
[٣٤]() ينظر : النحو الوافي (في الهامش ٧) : ٣٢٢/١.
[٣٥]() العين (باب اللفيف من الذال (ذو)) : ٢٠٧/٨.
[٣٦]() لسان العرب (حرف الألف اللينة(ذو وذوات)) : ٤٥٧/١٥-٤٥٩.
[٣٧]() ينظر : النحو الوافي : ٣٢١/١-٣٢٢.
[٣٨]() ينظر : الموجز في قواعد اللغة العربية : ١١٤، ومعاني النحو : ٨٧/١، والنحو المصفى : ١٣٣.
[٣٩]() ينظر : تهذيب اللغة (باب الذال والميم (واي)) ٢٦/١٥، والصحاح (ذا) : ٢٥٥٠/٦، وإسفار الفصيح : ٢١٤/١، وشرح التسهيل : ٢٣٩/١،وهمع الهوامع : ٢٥٩/١.
[٤٠]() إسفار الفصيح :١٥٨،٢١٤/١، ٨٥٠/٢-٨٥١.
[٤١]() ينظر : الصفوة الصفية : ٦٦٨/١، وشرح التسهيل : ٢٣٩/١، ٣١٠/٢، وهمع الهوامع : ٢٥٩/١-٢٦١.
[٤٢]() شرح المقدمة المحسبة : ١٦٦/١، ٤٥٨/٢.
[٤٣]() ينظر : همع الهوامع : ٢٦٠/١-٢٦١.
[٤٤]() ينظر : شرح المقدمة الجزولية : ٦٦٠/٢-٦٦٢.
[٤٥]() ينظر : الصحاح (باب الألف اللينة(ذا)) : ٢٥٥٠/٦.
[٤٦]() ينظر : التذييل والتكميل : ١٨٩/٣.
[٤٧]() نسب البيت إلى العرجي أو إلى بدوي اسمه كامل الثقفي، أو إلى ذي الرمة، أو إلى الحسين بن عبد الله، في : خزانة الأدب : ٩٧/١. ونسب إلى أبي تمام ، في : الموجز في قواعد اللغة العربية :١٥٩.
وعثرت على البيت الشعري في ديوان مجنون ليلى: ١٣٠، وروايته على النحو الآتي:

يَامَا أَمَيْـلِحَ غِزْلَانًـــــا شَدَنَّ لنَـــــــا مِنْ هَؤُلَيَّـــــــاءِ بين الضَّـــــالِ والسَّمُـــــر

فالشاهد في رواية الديوان تختلف عن رواية النحويين، وإن كان من صنعة النحويين، فلا حجة فيه.

[٤٨]() ينظر : التذييل والتكميل : ١٨٩/٣.
[٤٩]() ينظر : خزانة الأدب : ٩٧/١.
[٥٠]() ينظر : الموجز في قواعد اللغة العربية : ١٥٩.
[٥١]() ينظر : شرح التسهيل : ٢٤٢/١-٢٤٣، وتوضيح المقاصد : ١٨٩/١، وهمع الهوامع : ٢٦٠/١-٢٦١.
[٥٢]() ينظر : شرح التسهيل : ٢٤٢/١.
[٥٣]() ينظر : توضيح المقاصد : ١٨٦/١.
[٥٤]() ينظر : شرح ابن عقيل : ١١٠/١.
[٥٥]() ينظر : همع الهوامع : ٢٥٨/١.
[٥٦]() ينظر : التذييل والتكميل : ١٩١/٣-١٩٥.
[٥٧]() كتاب سيبويه : ٧٨/٢.
[٥٨]() المقتضب : ٢٧٥/٣.
[٥٩]() ينظر : الأصول في النحو : ١٢٨/٢.
[٦٠]() ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٧٩.
[٦١]() ينظر : أسماء الإشارة في التعبير القرآني : ٢٢٩.
[٦٢]() ينظر : معاني القرآن / ١٣٨/١، والإنصاف في مسائل الخلاف(المسالة ١٠٦):٥٨٠-٥٨٣، والبحر المحيط : ٢٢٠/٦.
[٦٣]() ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف(المسالة ١٠٦) :٥٨٠.
[٦٤]() ينظر : المصدر نفسه، والمسألة نفسها :٥٨٠.
[٦٥]() ديوانه : ١٧٠.
[٦٦]() ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف(المسالة ١٠٦):٥٨٠.
[٦٧]() ينظر : الجمل في النحو : ١٥٨.
[٦٨]() ينظر : التبصرة والتذكرة :٥١٩/١.
[٦٩]() ينظر : الأصول في النحو : ٢/ ٢٦٣-٢٦٤، والتبصرة والتذكرة :٥١٨/١، وشرح الرضي على الكافية : ٥٢/٣-٥٣.
[٧٠]() كتاب سيبويه : ٤١٦/٢.
[٧١]() ينظر : كتاب سيبويه : ٤١٦/٢-٤١٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١٨٣/٣.
[٧٢]() ديوانه : ١٣١.
[٧٣]() ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١٨٤/٣.
[٧٤]() ينظر : كتاب سيبويه : ٤١٧/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١٨٤/٣.
[٧٥]() ينظر : الجمل في النحو : ١٥٩،وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٨٤/٣،وشرح الرضي على الكافية: ٥٣/٣.
[٧٦]() ينظر : معاني القرآن(للفراء): ١٣٨/١،وشرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١٨٤/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة ١٠٦) : ٥٧٩.
[٧٧]() ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢١/٣.
[٧٨]() ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة ١٠٦) ٥٨٠-٥٨٣.
[٧٩]() ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : ١٠٦-١٠٧.
[٨٠]() ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة ١٠٦) : ٥٧٩.
[٨١]() الكشاف : ٥٧/٣.
[٨٢]() ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٨٣/٢.
[٨٣]() إسفار الفصيح : ٢١٤/١.
[٨٤]() ينظر : الصفوة الصفية : ٦٦٨/٢.
[٨٥]() الجامع لأحكام القرآن : ١٨٦/١١، وفتح القدير (للشوكاني) : ٤٢٧/٣.
[٨٦]() ينظر : أسماء الإشارة في القرآن الكريم (رسالة) : ١٥٨.
[٨٧]() ينظر : المرجع نفسه: ١٥٨.
[٨٨]() ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة ١٠٦) : ٥٨١.

(٨٩) ينظر : المصدر نفسه : ٥٨١.
(٩٠) ينظر : شرح أبيات سيبويه : ٤٢٨/١-٤٢٩.
(٩١) ينظر : توضيح المقاصد : ١١٥١/٣، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو: ٦٢٧/٣، و روح المعاني : ٣١١/١.
(٩٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٣٧٤/٣.
(٩٣) شرح الكافية الشافية : ١٣٧٤/٣
(٩٤) ينظر روح المعاني : ٣١١/١.
(٩٥) ينظر :كتاب سيبويه : ٢٣٠/٢،والمقتضب: ٢٥٨/٤،والأصول في النحو: ٣٣٨/١،واللمع في العربية: ٨٠، وشرح الرضي على الكافية : ٣١١/١.
(٩٦) ينظر : شرح ابن عقيل : ١٨٩/٣.
(٩٧) ينظر : أسماء الإشارة في القرآن الكريم (رسالة) : ٢٠٢.
(٩٨) ينظر : المرجع نفسه : ٢٠٤.
(٩٩) ينظر : همع الهوامع : ١٩٢/٥، معاني النحو : ١٨٦/٣.
(١٠٠) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١١١/٣.
(١٠١) ديوانه : ١٧٠ .
(١٠٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ١٠٦) : ٥٨٢.
(١٠٣) ينظر : أسماء الإشارة بين العربية اللغات السامية (رسالة) : ٢١٤-٢١٥.
(١٠٤) ينظر : اللمحة في شرح الملحة (في الهامش٢) : ١٢٥/١، وفقه اللغات السامية (الفقرة ١٥٧): ٩١، والتطور النحوي : ٨٣.
(١٠٥) نهج البلاغة : ٧٤٣.
(١٠٦) ينظر : توضيح نهج البلاغة : ٣٣٥/٤.
(١٠٧) نهج البلاغة : ١٧٦.
(١٠٨) ينظر : شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) : ٢٥٦/٦.
(١٠٩) نهج البلاغة : ٧٤٧ .
(١١٠) نهج البلاغة : ٢٠٥.
(١١١) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف (المسألة ٨١) :٤٥٥، وشرح الكافية الشافية : ٧٨١/٢.
(١١٢) معاني النحو : ٢٢٨/٤.
(١١٣) ينظر : مجالس ثعلب : ٤٣، ٣٥٩-٣٦٠ والأصول في النحو :١٥٢/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١١١/٣.
(١١٤) ديوانه : ٣٨٦.
(١١٥) ينظر : همع الهوامع : ٧١/٢.
(١١٦) ينظر : معاني القرآن (للفراء) :١٢/١-١٣.
(١١٧) المصدر نفسه : ٢٣١/١.
(١١٨) ينظر : كتاب سيبويه : ١١٨/٢-١٢٠، ومعاني القرآن وإعرابه :٦٣/٣-٦٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٤٧/٢-٤٤٨.
(١١٩) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب :٢٨٨/١، وشرح الرضي على الكافية : ٨/٢، والمنصوب على التقريب (بحث) : ٥٢٣.
(١٢٠) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٦٣/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١١٠/٣.
(١٢١) ينظر : الجمل في النحو : ٣٨.
(١٢٢) كتاب سيبويه : ٧٨/٢.
(١٢٣) ينظر : كتاب سيبويه : ٧٨-٧٩.
(١٢٤) ينظر : المقتضب : ٢٧٢/٣، ٣٢٢/٤.
(١٢٥) ينظر : الأصول في النحو : ٢١٨/١.
(١٢٦) كتاب سيبويه : ٧٨/٢.
(١٢٧) العين (سند) : ٢٢٩/٧.

(١٢٨) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : ٤٣، وشرح قطر الندى وبل الصدى : ١١٧.
(١٢٩) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١٧٣/١-١٧٥.
(١٣٠) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ١٣.
(١٣١) ينظر : المقتضب: ١٦٨/٤، والأصول في النحو: ٢١٨/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي :٤٠٦/٢، ١١١/٣.
(١٣٢) ينظر : البحر المحيط : ٢٢٠/٦.
(١٣٣) البحر المحيط : ٤٤/٨.
(١٣٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤١٥/٩.
(١٣٥) ينظر : نتائج الفكر في النحو : ١٧٩.
(١٣٦) ينظر : المصدر نفسه : ١٧٩.
(١٣٧) ينظر : الدر المصون : ٦٤١/٩.